

التحديات المهنية للمترجم الترجمان الرسمي في الجزائر

Professional challenges for the official translation translator in Algeria

Dr. And Dhan Yassin

د. وذان ياسين

**Contract professor at the
University of Ouargla -
Official translation
translator certified by the
Ouargla Court - Ouargla
Judicial Council**

أستاذ متعاقد بجامعة ورقلة - مترجم
ترجمان رسمي معتمد لدى محكمة
ورقلة - مجلس قضاء ورقلة

youaddane@yahoo.fr

الكلمات المفتاحية: للمترجم الترجمان، المصطلح المتخصص، الترجمة المتخصصة،
الهيئات القضائية

**Keywords: translation translator, specialized term, specialized
translation, judicial bodies**

المخلص

ساهمت الترجمة منذ العصور الأولى بقسط وافر في النهضة العلمية للأمم، بسبب دورها الجوهري في نقل العلوم والمعارف من مختلف الاختصاصات وبين جميع الشعوب ذات الألسن المتباينة. ومن ثم تسعى هذه الورقة البحثية إلى سرد أهم التحديات المهنية للمترجم الترجمان الرسمي في الجزائر، منطلقاً من التنكير بالإطار القانوني والتنظيمي للمهنة في الجزائر، والتفصيل بمستويات التحديات المهنية في الترجمة التحريرية، كترجمة المصطلح المتخصص، وأسماء العلم انتقالاً إلى ما يواجهه من صعاب أثناء الترجمة الشفهية أمام الهيئات القضائية من محكمة ومجلس قضاء اختصاصه الإقليمي. وخلصت إلى أن ضرورة إدراج مقاييس في الترجمة المتخصصة لطلبة معاهد الترجمة، فضلاً عن أن إعداد القانون الأساسي للمهنة من شأنه أن يقلص من متاعب الترجمة والمترجمين الرسميين في الجزائر، ويساهم في تنظيمها بشكل أفضل على جميع الأصعدة.

Abstract

Since the earliest times, translation has contributed greatly to the scientific renaissance of nations, because of its essential role in transferring science and knowledge from various specializations and among all peoples with different tongues. Hence, this research paper seeks to list the most important professional challenges for the official translation translator in Algeria, starting from recalling the legal and regulatory framework of the profession in Algeria, and detailing the levels of professional challenges in translation, such as translating specialized terminology and proper names, moving on to the difficulties he faces during oral translation. Before the judicial bodies of a court and a judicial council with territorial jurisdiction. It concluded that it is necessary to include standards in specialized translation for students of translation institutes, In addition, preparing the basic law for the profession would reduce the problems of translation and official translators in Algeria, and contribute to its better organization at all levels.

المقدمة

تعتبر الترجمة وسيلة لتحقيق التواصل بين الشعوب ذات الألسن المتعددة ورافدا لتقريب الثقافات بين الأمم، فهي تتعدى عملية النقل بين نظامين لغويين الى تحقيق بعد تواصلية أشمل. ويعرفها كاتفورد (J.C Catford) على أنها "عملية إحلال النص المكتوب بإحدى اللغات (لغة المصدر) إلى نص يعادله مكتوب بلغة أخرى (لغة الهدف)" أي إبراز الأثر الناتج عن عملية النقل وليس فقط الانتقال من نظام لغوي مكتوب إلى نظام آخر.

وبما أن العالم أصبح يعيش في قرية صغيرة متشعبة الفروع والاختصاصات، حظيت الترجمة المتخصصة باهتمام متزايد لكي تلبي النمو في شتى القطاعات ومواكبة النهضة الحضارية في ميادين كالاقتصاد، العلوم الطبية، القانون وغيرها، وهو ما برز في السنوات الأخيرة. وانطلاقا من كل هذا، سننطلق في ورقتنا البحثية هذه إلى ماهية المصطلح الإسلامي في النصوص القانونية وأهم الصعوبات أو التحديات التي تواجه المترجم في نقله، وما هي الاستراتيجيات والنظريات المستعملة لنقل دلالاتها بشكل دقيق.

١. اللغة القانونية بوصفها لغة اختصاص:

إن لغة الاختصاص أو اللغة المتخصصة أو ما تسمى بلغة الأغراض الخاصة هي استعمال خاص للغة العامة في مجالات متنوعة كالفيزياء، الطب، القانون، الاقتصاد أو غيرها وهي كما عرفت "ماريا كابرّي" بأنها تمتاز عن اللغة المشتركة بالسياقات أو الوضعيات المستعملة فيها وبنوع المعلومات المنقولة" فهي تمزج المفردات المنقولة من اللغة العامة، بحيث تتخذ منها معنى خاص في قوالب معينة للدلالة على مفاهيم محددة. كما يعرفها بيار لوار (PIERRE LERAT):

« C'est une langue naturelle en tant que vecteur de connaissances spécialisées »⁽¹⁾

أي أنها لغة طبيعية تُستعمل للتعبير عن معارف متخصصة. فهي تركز على المصطلح لإيصال معنى محدد يدرك من خلال سياق خاص.

إن النص القانوني أو لغة القانون تمتاز على باقي النصوص بمحتواها من قوانين وأحكام تكون النظام العامة والقواعد المسيرة التي تحكم الأفراد والجماعات في مكان وزمان معينين، فهو يندرج، بحكم محتواه، تحت النظم اللغوية التي لها أسلوب مختلف إذ أن هناك صيغة خاصة لإعداد الأحكام القضائية التي تشمل تفاصيل وأسباب العقوبة المسطرة، مع إثبات سندها القانوني.

١,١ أنماط اللغة القانونية

غير أن جيرار كورني يقر بوجود أربع مستويات أو أنواع للغة القانونية بحسب الهيئة التي يصدر عنها النص أو الوثيقة وكذا متلقيها. وقد اختلف المنظرون في تقسيم لغة القانون بحسب الأسلوب إلى عدة أنواع غير أن الشائع منها كالآتي:

١. لغة التشريع

وتبرز في النصوص تصدر عن المجالس التشريعية ذات المستويات المختلفة (كالدساتير و القوانين النازمة لحياة الفرد داخل المجتمع)، و تكون في شكل أحكام يصدرها المشرع. وقد جاء عن جون كلود جيمار بهذا الصدد:

« Le style d'une loi est inimitable et ne peut être confondu avec celui d'un jugement ou d'un acte »⁽²⁾

(1) LERAT, PIERRE les langues spécialisées, presses universitaires de France, 1995, P20 .

(2) GEMAR, Jean-Claude, traduire ou l'art d'interpréter, Tome 2, Presses universitaires du Québec, 1995 , P116.

"إن أسلوب القانون وحيد ولا يمكن الخلط بينه وبين حكم أو عقد "

٢. لغة الاتفاقيات

تلك اللغة المستعملة في ابرام العقود والمعاهدات وتستعمل أسلوبا لغويا خاصا، يختلف عن باقي الأساليب المستعملة. حيث تمتاز بمصطلحاتها الخاصة التي تخدم تطبيق الأحكام الغالبة في مثل هذه النصوص.

٣. لغة التقاضي

هي اللغة الصادرة عن المحاكم ومجالس القضاء التي تستعمل غالبا أثناء صياغة الأحكام، الصبغ التنفيذية والتقارير وغيرها.

٤. اللغة القانونية الأكاديمية

هي تلك التي تستعمل في مجلات البحث الأكاديمية، وكذا المقررات والمناهج الدراسية، وهناك من يضيف أصنافا أخرى للتصنيف سالف الذكر فيبين وجود اللغة الإدارية - لغة أعمال التجارة، وتعتمد جلها على مضمون المادة العلمية القانونية المقدمة، وطبيعة المحرر وصفة المتلقي.

٢ خصائص اللغة القانونية

إن سرد أنواع اللغة القانونية، يقودنا الى الحديث عن ميزات وخصائص اللغة القانونية عن غيرها، فسرد المختصون جملة من الميزات نذكر منها على سبيل الحصر:

أ. الدقة والوضوح

تتميز اللغة القانونية عموما بكونها دقيقة وواضحة بحيث لا تترك مجالا للتأويل ولا للتفسير، حيث أن الأحكام والتشريعات تصاغ بأسلوب مباشر خال من المحسنات البديعية وغيرها.

ب. الشمولية

إن اللغة القانونية تستعمل غالبا أسلوب التعميم والشمولية فمثلا في مصطلحات التذكير تشمل التأنيث والتداخل كذلك في الزمن حيث أن الحاضر يستعمل أحيانا للدلالة على المستقبل وغيرها

ت. اللغة الأمرة

يستعمل رجال القانون في العادة لغة ملزمة تعتمد من أسلوب الأمر لاسيما في الأحكام والصبغ التنفيذية، وسيلة لتحقيق مبتغى معين دون غيره.

ث. استخدام المبني للمعلوم عوض المبني للمجهول

يعد استخدام المبني للمعلوم ميزة أساسية في النص القانوني على غيره، ذلك أن المبني للمعلوم يحدد الفاعل ومسؤولياته عكس المبني للمجهول الذي يصعب فيه اثبات المسؤولية. كما أن النص القانوني يمتاز بسمات أخرى حيث أنه يعكس نظاما ثقافيا وتفكيراً.

٣. الترجمة القانونية والمصطلح

ذكر كلود بوكي عدة تفصيلات عن الترجمة القانونية أسسها مبادئها، معرجا من خلال تعريفاته على ما قد يواجه المترجم للنص القانوني من صعوبات، كان ذلك على مستوى المفرد أو التركيب. كما أنه فصل على أن الترجمة القانونية تشمل ترجمة جميع النصوص التي لها علاقة بالقانون كما يقول كلود بوكي:

Claude boucquet : « la traduction juridique est d'abord affaire de terminologie »⁽³⁾

" بأن الترجمة القانونية هي في الأساس تتعلق بالمصطلح " (ترجمتنا) فهو يقر بأن ماهية الترجمة القانونية تبنى على المصطلح بوصفه الوحدة المكونة للنص القانوني ويحدد دلالاته بشكل عام. ومما لا شك فيه أن الترجمة القانونية تعد من أعقد العمليات تعتمد أساسا على التركيز والمراجعة.

وتتمثل أهمية الترجمة القانونية أو بالأحرى ترجمة النصوص القانونية في تذليل الصعاب أثناء الحكم بين الأفراد أو التقاضي على جميع الصعد، فبالأخذ بالمثال الجزائري، تُعد اللغة العربية هي اللغة الوحيدة والواحدة المعتمدة في المحكمة وأي وثيقة تقدم بلغة أخرى تجعل من القضية مرفوضة شكلا و مضمونا، ومن ثم يلعب المترجم دورا رئيسا في إنجاح هذه العملية من خلال نقل محتوى ومضمون كل ما يقدم إليه، ذلك أن القضاة يعتمدون على ترجمته للنطق بالحكم أو المساعدة في صياغة الحكم، وأن أي لبس أو خطأ أو سوء تقدير سيضع العملية برمتها على المحك.

وعلى الصعيد الدولي، تحظى الترجمة القانونية باهتمام كبير حيث أن عديد الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول والمنظمات وحتى المؤسسات تعتمد على تحديد اللغة التي يتم اللجوء إليها عند التقاضي، ومن ثم سيكون لزاما الترجمة بين اللغات الأجنبية، وما هو معمول به في الجزائر بين سوناطراك وعديد المؤسسات الدولية التي تعمل في إطار الشراكة أو التي تملك عقودا هنا في الجزائر تلجأ دوما للترجمة من وإلى اللغة الإنجليزية لكل عقودها ومواريثها، في حالة التقاضي، فضلا عن أن الترجمة القانونية تساعد بين الدول في جميع أنحاء العالم إلى ضبط القوانين وتوحيدها لتقريب التشريعات والأحكام التي لا تسن بمعزل عن النظم المعمول بها عالميا، ولفهم الترجمة القانونية وتوضيح أهميتها، كان لزاما فهم مكوناتها وهو المصطلح الذي تدور حوله عملية الترجمة.

(3) Claude Boucquet, la traduction juridique, de Book, 2008 Pà.

وعليه، فإن السياق الذي يرد فيه المصطلح الثقافي في أي نص قانوني كان يعد ذا دور محوري في بلورة الأغراض المتعددة التي يعمد كاتب النص الأصلي إلى تمريرها. فالمصطلحات على اختلافها تؤدي أدوارها متباينة كل على حسب سياقه. فالتعامل مع مصطلح وارد في نص قانوني بحث يختلف حتما عن ذلك الوارد في نص سياسي أو دبلوماسي أو صحفي مثلا وإن تطابقت حروفهما. لذا، يكون لزاما على المترجم إبراز هذه العلاقة الكامنة بين المصطلح الثقافي وسياقه الذي نشأ فيه، ولن يتأتى للمترجم ذلك إلا عبر تحليل علاقة المصطلح بسياقه بغرض الوصول إلى النقطة الفارقة بين الاستخدام المصطلحي الظاهر أمامه والاستخدام العام لذلك المصطلح.

ظهر المصطلح القانوني منذ قرون وشكل أهمية بالغة لا سيما في الشريعة الإسلامية ذلك أنه كان محل دراسة وتدقيق لأهم اللغوين، وعرف تطورات كبيرة تتماشى وتطور النظام القانوني واللغة القانونية بشكل عام، غير أن المصطلح القانوني العربي شهد ركودا بالمقارنة مع نظيره في اللغات الغربية التي عرفت ازدهارا لا سيما في القرون الأخيرة. وبما أن المصطلح في النص القانوني يعد النواة الأساسية المشكلة له، ويستمد دلالاته ومنها، ومن ثم وجب على المترجم الاطلاع على جل المفردات. أما بخصوص المصطلح المرتبط ثقافيا أو الذي يستمد دلالاته من الشريعة الإسلامية، أو كما يسميه حسن غزالة بالمصطلح الإسلامي، فهو باختصار كل لفظ أو تعبير مصدره القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، وبمرور الزمن أدرجت هذه المصطلحات في النصوص القانونية والدساتير والأحكام للتعبير على دلالة معينة منها من لديه دلالة واحدة مباشرة كالجزية والفدية وغيرها ومنها من كسب دلالة مجازية مثل مصطلح الخلع، فهي ليس كما يظن الكثير بأنها غير قابلة للترجمة بل تترجم بطريقة تحافظ على دلالاته في اللغة الأصل.

ويواجه خريجو معاهد الترجمة في الجزائر صعوبات كبيرة في ولوج الحياة المهنية، فبعد مسار دراسي يتلقى فيه الطالب أبجديات الترجمة وتأصيلا نظريا حول العملية الترجمية، لتحصيل الحد الأدنى المطلوب من المعارف والمكتسبات، يجد نفسه مجبرا على الالتحاق بمناصب التعليم كمدرس للغات الأجنبية، ومن ثم الابتعاد عن الاختصاصات التي كُونوا فيها، إلا قلة ممن ساعفهم الحظ .

ومن أشد ما يواجه الطالب الدارس للترجمة هو عدم ادراج مقاييس للترجمة المتخصصة كما ينص ذلك لتقديم أكبر قدر من أنواع النصوص التي تنثري زاده اللغوي وزاده المعرفي، كي تعده لسوق العمل وتشعباته، فتجد أن طالب الترجمة لا يفرق بل لا يدري ما معنى الفاتورة الشكلية والفاتورة النهائية والفرق بين وصل التسليم والطلبية وغيرها من المصطلحات المتخصصة التي سيواجهها بشكل كبير في حياته المهنية.

ففي الجزائر لا يزال تدريس الترجمة غير موجه أي أن التكوين في ميدان الترجمة لا يُراعي فيه متطلبات السوق وما يحتاجه الواقع، فمثلا لا يزال معظم الدارسين في الميادين التقنية والهندسة يلجؤون بأنفسهم إلى ترجمة الدراسات والبحوث المستجدة وهذا في ظل عدم وجود ترجمات تعكس مواكبة البحث العلمي

- الإطار القانوني والتنظيمي للمهنة

فمن يكون المترجم الترجمان الرسمي والمعتمد يجهل عامة الناس الدور المنوط للمترجم الترجمان الرسمي في الجزائر، وإلى أي دائرة وزارية يتبع وما أهم النشاطات التي يقوم بها، فمن يكون المترجم الترجمان الرسمي في الجزائر؟

هو ضابط عمومي، مساعد قانوني، يتبع إداريا لوزارة العدل، يقدم خدمة عمومية في ميدان الترجمة الشفهية والكتابية، من وإلى لغات التي يتخصص فيها، سواء للاستخدام المحلي أو الدولي، ويعين في اختصاص محكمة محددة وتتبع لمجلس قضاء معين، أو ما يسمى قانونا الاختصاص الإقليمي. يتبع كل مترجم ترجمان إلى غرفة جهوية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وكذا الأهلية القانونية ما يجعلها قادرة على تأدية مهامها وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في هذا الصدد، والتي تعمل تحت الغرفة الوطنية بصفتها الوسيط بين المترجم والوصاية.

ولكي يصبح أي حامل لشهادة الترجمة، مترجما ترجمانا رسميا، يتعين عليه استوفاء مجموعة من الشروط، نذكر منها:

- التمتع بالجنسية الجزائرية،
- حيازة دبلوم في الترجمة من معهد الترجمة أو شهادة معادلة له،
- بلوغ سن ٢٥ سنة على الأقل،
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف، فضلا عن توفر على إقامة مهنية،
- خبرة في مهنة المترجم - الترجمان الرسمي لمدة لا تقل عن خمس سنوات على مستوى مصلحة الترجمة لدى جهة قضائية أو إدارة أو هيئة أو مؤسسة عمومية أو خاصة أو منظمة أو مكتب عمومي للترجمة الرسمية أو مكتب أجنبي للترجمة،

إثر استوفاء الشروط السالفة الذكر، يتم إجراء مسابقة وطنية بقرار من وزير العدل، وبعد النجاح فيها لممارسة مهنة المترجم - الترجمان الرسمي، يتم تعيين المترجم - الترجمان الرسمي بموجب قرار من وزير العدل، حافظ الأختام لدى محكمة اختصاصه، ويؤدي المترجم

– الترجمان الرسمي قبل أداء مهنته اليمين القانونية أمام المجلس القضائي لمحل إقامته المهنية.

ويتعين عليه اختيار مقر عمل تراعى فيه الشروط القانونية المعمول بها، بناء على محضر معاينة من محضر قضائي، ويتم إيداع نسخة منه للحصول على الختم من مصالح وزارة العدل، وبإمكانها عندها ممارسة مهامه بشكل قانوني، بعدها يتعين عليه إخطار الغرفة التي ينتمي إليها بمقر عمله ورقم هاتفه وكل المعلومات الأخرى حتى تسهل عملية التواصل معه عند الضرورة.

١. تحديات الترجمة التحريرية المهنية في مكتب المترجم الترجمان الرسمي

١,٢ ترجمة المصطلح المتخصص

لاشك في أن المترجم الترجمان الرسمي في الجزائر، بصفته عون قضاء، يُقدم خدمة عمومية تراعى فيها معايير أخلاقيات المهنة وكذا الالتزام بأحكام القوانين المسيرة للمهنة، كما أن مشكلة

فترد إليه عديد الوثائق ومختلف النصوص التي يتعين عليه ترجمتها بدقة وأمانة، وفي خضم ترجمة هذه النصوص التقنية، تصادف المترجم الترجمان الرسمي مجموعة من المصطلحات ذات الطابع التقني البحت التي يستعصي عليه فهمها وترجمتها، فيتعين عليه السعي إلى إدراك مدلولاتها وأول خطوة يقوم بها هي البحث عن معاني تلك المصطلحات من خلال البحث التوثيقي مستعينا بمعاجم أحادية اللغة أو القواميس الإلكترونية، وبعد إدراك المعنى يلجأ المترجم إلى المعجم ثنائي اللغة لترجمة المصطلحات، فإن تعذر عليه إيجادها يلجأ حينها إلى أصحاب الاختصاص، الذين غالبا ما يقدمون له شروحات متخصصة تساعده في صياغة المقابل في لغة الهدف، أو على الأقل تقرب المدلولات للمساعدة في إيجاد مصطلح يقابل معنى ومفهوم المصطلح الأصلي . كما أن الترادف في المصطلحات التقنية المتخصصة يشكل عائقا للمترجم الترجمان الرسمي، وهو ما يؤدي إلى ترجمة المصطلح الواحد بأكثر من مقابل عربي.

فعند الشروع في ترجمة تقرير طبي تصادف المترجم عدة مصطلحات بدلالات علمية دقيقة لتعبر عن معان طبية خاصة، وبمفهوم واحد ووحيد لا يحتمل الخطأ، وذلك بحكم عدم تخصص المترجم وعدم درايته المعقدة بالطب يجد نفسه مجبرا على البحث في القواميس الطبية المتخصصة أحادية أو حتى ثنائية اللغة كي يفهم معناها ويصيغه في اللغة العربية، وفي حال عدم تواجده المترجم للنصوص القانونية لا سيما الرسمية منها كالفريضة وعقد الزواج والأحكام القضائية وغيرها مجموعة من المصطلحات الإسلامية التي يصعب إيجاد بديل لها

أو مكافئها في اللغة الأجنبية ونخص بالذكر الفرنسية والانجليزية، مثل: التعصيب، الطلاق البائن، العدة وغيرها ويرجع ذلك الى بعدها الثقافي وما تحمله من شحنات خاصة بثقافة معينة.

فالتعصيب وفقا لجمهور العلماء "هو الإرث غير المقدر مقابل الإرث بالفرض المقدر لأصحاب الفروض. وحكم الإرث بالتعصيب هو): أن العاصب يأخذ جميع المال إذا انفرد، ويأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض فإذا لم يبق من المال شيء سقط العاصب إلا الشقيق في المشتركة.) والعصبة ثلاثة أقسام هي: عصبة بالنفس، وهم: الوارثون من الرجال ما عدا الزوج والأخ لأم" معنى أنه يتعين على المترجم أن ينقل هذا المفهوم من اللغة العربية وهي لغة المصدر إلى اللغة الفرنسية أو الإنجليزية بوصفها لغة الهدف، وهو نفس الأمر الذي يطرح عند ترجمة كلمة عدة التي ليس لها مقابل في اللغة المنقول إليها، ولا يعطي نفس الشحنة الدلالية المراد التعبير عنها، فيتم ترجمتها بالرسم الصوتي للكلمة إلى (Idda) مع إضافة تفسير شارح لمعناها بالقول:

La période de viduité "EL Idda dans le langage islamique est une période au cours de laquelle une femme divorcée ou veuve ne peut contracter un nouveau mariage, après ce délai elle est libre de choisir un nouveau mari"

غير أن هذا الرسم الصوتي لا يصح مع جميع العبارات فمثلا عند وصف كلمة طلاق بائن وبأنواعه (بائن بينونة كبرى وبائن بينونة صغرى) لا يمكن أن تصح معه عملي الرسم الصوتي، بل يتعين إيجاد مكافئ باستعمال الشرح على الهامش.

تتمثل صعوبات الترجمة القانونية وتحدياتها على عدة مستويات وبشتى الأشكال، غير أنه يتعين على المترجم بذل قصار مجهوده للحيلولة دون الوقوع في الخطأ أهمها التعرف على النظامين القانونيين، والالمام بجل المفردات والتعابير الواردة فيها، حيث يجد نفسه أمام بعض المصطلحات التي ليست لها قابلية للترجمة بسبب البعد الثقافي التاريخي للمصطلح ولدلته في لغة ما دون غيره، فمثلا مصطلح الظهار خاص باللغة العربية أو بالشريعة الإسلامية معنى ودلالة كونه يبين ظاهرة سادت حكرا في المجتمع العربي دون غيره.

التحديات المهنية أمام الهيئات القضائية

يتم انتداب المترجم الترجمان الرسمي، بصفته مساعدا قضائيا أمام جميع الهيئات القضائية التي يعمل في اختصاصها، من أجل تقديم خدمة الترجمة الفورية، في حال كان أحد أطراف القضايا رعايا أجنبي، أو من لا يتقن اللغة العربية، فهو يلعب دور الوسيط بين القاضي والمتهم،

وذلك إما في جلسات المحاكمة، أو أمام قاضي التحقيق، أو حتى عند التقديم لدى الضبطية القضائية من شرطة أو درك،

عندما يطلب النائب العام من المترجم تقديم الترجمة فإنه ينتدبه من خلال تسخيرة سواء من أجل القيام بترجمة تحريرية أو فورية وهي في غالب الأحيان. وعندما يُطلب منه تأدية خدمة مماثلة أمام قاضي التحقيق أو في جلسات المحاكمة فذلك يتم عبر توجيه أمر... للمترجم الترجمان الرسمي. وفي كل الأحوال، يتعين عليه ارتداء اللباس الرسمي المحدد خصيصا لمثل هذه المناسبات.

غير أن ما يطرح اشكالا هو اصطدام المترجم الترجمان أحيانا عندما يُسخر لترجمة ما أمام هيئة قضائية بعدم القدرة على استيعاب موضوع الترجمة الفورية نظرا لعدم امتلاكه الوقت الكافي لجرد المصطلحات المتخصصة بموضوع القضية في هذا كله، يبقى المترجم الترجمان الرسمي تحت سلطة رئيس الجلسة سواء أكان قاضي تحقيق أو قاضي أو غيره، بحيث لا يشرع في ترجمة ما يود تبليغه للمتهم إلا بعد حصوله على إذن منه ويجب عليه الالتزام والتقيّد بمحتوى ما يُطلب منه ترجمته.

- يحدث وأن يتم استدعاء المترجم الترجمان الرسمي على جناح السرعة لتقديم خدمات الترجمة الفورية في قضية غالب ما يكون أحد أطرافها الرعايا الأفارقة والذين تنسب إليهم جميع التهم

- وبحكم الممارسة في الترجمة الفورية لدى المحكمة ومجلس القضاء لا سيما عند متابعة الرعايا الأفارقة غير الناطقين باللغة العربية، تواجه المترجم الترجمان الرسمي تحديات على مستوى نبرة صوته، من خلال تخفيضها لحد بالكاد يستطيع المترجم سماعها وهو إحدى الحيل للتهرب من السؤال، أو يستخدمها بعضهم محاولين استعطاف القضاة، وما والتي تعقد من المأمورية في ترجمة ما يودون إبلاغه لمخاطبهم سواء كان قاضيا تحقيق أو وكيل جمهورية أو نائبا عاما،

كما يضطر المترجم الترجمان في الغالب إلى تكرار السؤال نظرا لأنهم لم يفهموه أو قد يتظاهرون بعدم فهمه، مما يتوجب عليه صياغته بطريق شتى وتبسيطه لأبعد الحدود كي يتمكنوا من استيعاب مضمون الرسالة.

التظاهر بالحديث الثأثة""(عدم القدرة على نطق بعض الحروف بشكل صحيح أو تشويه في نطق الحروف) كي يتعسر فهمه من طرف الحاضرين لا سيما المترجم الكفيل بعملية نقل محتوى ما يود تبليغه للقضاة.

- أحيانا يتمتع الرعية الافريقي عن الكلام، عندما يوجه له المترجم الأسئلة التي يطرحها القضاة، وهو إحدى سبل انكار التهم. ويسعى المترجم بطلب من القاضي لإيجاد سبيل للتواصل معه والحصول منه على معلومة.
- عندما يتم استدعاء المترجم الترجمان الرسمي للحضور إلى ترجمة شفوية وفي الغالب ما تكون تتابعية، لا سيما أثناء المثل الفوري، فإنه يواجه صعوبة في الحصول على هامش الوقت للتمكن من سرد المعلومات الواردة في قضية الاتهام، فمثلا في مرة من المرات صادف وأن تمت محاكمة الرئيس المدير العام لشركة أجنبية ناطق باللغة الأجنبية وأتهمت مؤسسته بعدم الامتثال للقوانين والتشريعات المعمول بها في ميدان الجمارك، فتم سرد وقائع ونسب تهم جل مصطلحاتها تدخل في اطار التهرب الضريبي وقوانين تنظيمية في ما يتعلق باستيراد وتصدير التجهيزات المعمول به في ميدان المحروقات، وتهم أخرى ذات الصياغات المتخصصة.
- يتم تسخير المترجم للقيام بأعمال الترجمة التحريرية بخصوص الانابات الدولية، وأمر القبض الدولي وأحكام غيابية صادرة في حق أجانب أو جزائريين مقيمين بالخارج، يتم استدعاء المترجم الترجمان الرسمي لدى الموثق لتقديم ترجمة فورية عندما يكون أحد أطراف عقد البيع أو عقد التأجير أو تأسيس الشركات الاقتصادية بمختلف أشكالها أو غيرها من العقود طرف أجنبي لا يتقن اللغة العربية، قصد ترجمة محتوى الوثيقة موضوع الجلسة.

النتائج

من خلال كل ما سبق، خُصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات نسردها على النحو الآتي:

- اعتماد قاموس للمصطلحات الإسلامية وترجمتها للغات الأجنبية أصبح أكثر من ضرورة وذلك لتبيان مفهومها ودلالاتها قبل استخدامها في النصوص، وهو ما سيسهم في تبيان معاني المصطلحات والتعريف بها.
- القيام بدورات تكوينية للفاعلين في النظم القانونية العربية وغيرها لدراسة أهم العراقيل وإيجاد سبل لحلها يساعد بشكل كبير في تقريب وجهات النظر والاتفاق على وضع أساس موحد للمصطلحات الإسلامية وما يقابلها في اللغات الأجنبية.
- يختلف استخدام المصطلح الثقافي في النص القانوني باختلاف السياق الوارد فيه والغرض المنشود من خلاله.

الخاتمة

إن النصوص القانونية في تركيبها اللغوية والسياقية تعتمد بشكل كبير على المصطلح. ويتضح ذلك جليا في كم المصطلحات التي يقتصر استخدامها على السياق القانوني، وبمجرد تجريدها من ذلك السياق تفقد دورها الواضح والمحدد الذي بنيت على أساسه (كما هو الحال في العقود والاتفاقيات على سبيل المثال). وعندما تتقاطع هذه المصطلحات مع الجانب الثقافي لها، فإنها تكتسب أهمية أبلغ في العملية الترجمية ككل، بل ويصبح الالمام بها أمرا حتميا لدى المترجم قصد خدمة المأرب السياقي لها في اللغة التي يعتزم النقل إليها. ولعل الشريعة الإسلامية قد أقرت نصوصا عديدة هي قانونية في جوهرها تحكم أمر العامة والخاصة (كالميراث والزواج والطلاق وغيرها)، وهو ما أفرز مصطلحات دينية مرتبطة أساسا بثقافة مجتمعاتها، ولعلها تغيب كليا أو جزئيا عن ثقافة المجتمعات الأخرى. فيصبح لزاما على المترجم الإحاطة بأبعادها قصد الوصول إلى ترجمة تواصلية حقة تؤدي غرضها في الفهم والافهام.

ثبت المصادر

- ❖ LERAT, PIERRE les langues spécialisées, presses universitaires de France, 1995.
- ❖ GEMAR, Jean-Claude, traduire ou l'art d'interpréter, Tome 2, Presses universitaires du Québec, 1995 .
- ❖ Claude Boucquet, la traduction juridique, de Book, 2008 Pà.